

# الرياض



هذروولوجيا

المظالم وموتى الضمير

[سليمان الفليح](#)

- بتوجيهات رائعة من بعض المسؤولين (المخلصين) عمدت (بعض) الوزارات والدوائر الرسمية إلى استخدام نظام (الاستعلام الهاتفي) وأعني بذلك أن المواطن (البعيد الشقة) - أي المسافة - عن العاصمة أو المحافظة بمقدوره أن يستعلم عما حدث لمعاملته التي تدور في أروقة الدوائر الرسمية دون أن يتكبد عناء المسافات ووعناء السفر والمصاريف الباهظة التي تشكل للبعض وخصوصاً ذوي الحال المستور عبئاً حياتياً مرهقاً للجسد والجيب أيضاً، إذ كل ما في الأمر أن يرفع المواطن القروي من قرينه النائبة ليسأل بطريقة حضارية عما تم بشأن معاملته. وهذه الطريقة المثلى برأبي تعتبر قمة الرقي والتمدن واختصار الوقت والمسافة والجهد. ولكن الواقع المؤلم يقول غير ذلك إذ أن القائمين على استقبال هذه الاستعلامات - أو الاتصالات سيان - لا يردون على تلك الاستفسارات إلا ما ندر. وإن ندر وتكرموا وتلففوا وتعطفوا على الأخ المواطن بالرد فإنهم غالباً ما يقولون له إن المعاملة قيد الإجراء. هكذا (!!) ودون أن يكلفوا أنفسهم ضغط الجهاز الجاثم امامهم لمعرفة الحقيقة التي تخص المعاملة. و(قيد الإجراء) هذه هي الصخرة الكأداء في طريق عجلة التقدم والرقي والتطور لأن الذين يمارسونها بـ (تمطيظ) مميت ومقيت أيضاً هم (بعض) الموظفين المتخلفين الذين يريدون أن يوقفوا عجلة تقدم الزمن والوطن أيضاً أمام مكاتبهم التي تعشعش في أدرجها البيروقراطية والروتين وفساد الضمير والتثبث حتى الرمق الأخير بالكرسي الفخيم. وأعني بذلك كل الذين لم يستمعوا إلى توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني والذي أكد بلغة جازمة لا تقبل التأخير. انتهاء التأجيل والتسويق وتعطيل مصالح المواطنين والدولة أيضاً، وانتهاء عصر (حكاية) (اللجان المنبثقة عن اللجان لدراسة ما يتمخض عن اللجان!!) تلك الحكاية الاحتياالية التي لم تعد تنطلي على أحد فالمواطن السعودي اليوم يعيش زمن السرعة وثورة الاتصال وأجهزة الكمبيوتر المكدسة على المكاتب دون أن يكلف أحد من الموظفين إياهم نفسه مشقة تشغيلها وذلك باللجوء - عمداً - إلى الطرق البدائية في الإدارة (الرثة) التي عفا عليها الزمن. كل ذلك من أجل إرهاب وإرهاق المواطن ودفعه مرغماً للبحث

عن واسطة ما لزوم إعلاء شأن الموظف النكرة ذاك والميت الضمير - كما يتصور هو - هذا إذا لم يكن مبيتاً النية الخبيثة على مساومة الواسطة من أجل إنجاز منفعة له!!

بقي أن نقول ولكي نتجاوز هذه العقبة الموغلة في التخلف لا بأس لو عمدت بعض الوزارات (الخدمية) والمسؤولون فيها إلى فتح خط ساخن ومباشر يصل بين المواطن والمسؤولين لتلقي الشكاوى المباشرة على أولئك الموظفين العجزة، موتى الضمير وليكن هذا الخط مرتبطاً بمكتب الوزير. وذلك لفضح كل أولئك الذين يعطلون مصالح المواطن ويعطلون تقدم الوطن. ومادام الشيء بالشيء يذكر فقد أثلج صدورنا جميعاً التقرير السنوي لديوان المظالم الذي رفعه فضيلة الشيخ منصور المالك إلى سمو ولي العهد والذي احتوى على أن الديوان قد قدم نسباً مئوية عالية من الإنجاز خلال السنوات المنصرمة. لكننا بالطبع نطمح أن لا تبقى مظلمة واحدة لم تحل بعد على يد هذا الشيخ الجليل الذي عُرف بالصبر وسعة العلم والصدر أيضاً والذي نتمنى أن يُفعل دور هذا الديوان الهام (حتى يتلاءم مع مستجدات العصر والإدارة الحديثة ...) وفق شريعتنا الإسلامية السمحة ويتمكن من الوصول إلى أهدافه المرجوة بتحقيق العدالة والانصاف لكل من قصد هذا الديوان) كما أشار إلى ذلك سمو ولي العهد أثناء استقباله للشيخ منصور المالك حينما قدم التقرير. بقي أن نقول ولكي تتحقق العدالة ناجزة منجزة - بإذن الله - ماذا لو كان هنالك قسم للمظالم (الإدارية) في كل وزارة من وزارات الدولة يكون تابعا لذلك الديوان هذا إن لم نقل (صندوق مظالم) يرفع دوماً إلى ديوان المظالم وبذلك نقطع نهائياً دابر المسوفين وموتى الضمير الذين لا يريدون خيراً لإنسان هذا الوطن بل للوطن نفسه لكي نتقدم ونسير في ركب الأمم في زمن السرعة وثورة الاتصال.

•  
•  
•  
•